A/80/1

الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثمانون

الملحق رقم 1

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثمانون
الملحق رقم 1

A/80/1

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

[18 تموز/يوليه 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	مقدمة	6
الثاني	أعمال المنظمة	8
	ألف – تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة	8
	باء – صون السلام والأمن الدوليين	13
	جيم – التنمية في أفريقيا	17
	دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	19
	هاء – التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية	21
	واو – تعزيز العدالة والقانون الدولي	23
	زاي – نزع السلاح	24
	حاء – مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب	26
الثالث	فعالية أداء المنظمة	29

الفصل الأول

مقدمة

1 - يلقي هذا التقرير نظرة فاحصة على عام حافل بالتحديات والآمال للبشرية جمعاء. فقد ظلت النزاعات الفتاكة في عام 2024 تتسبب في معاناة شديدة وموجات نزوح كبيرة. وسجل كوكبنا درجات حرارة حطمت مجددا الأرقام القياسية. وارتفعت معدلات الفقر والجوع وعدم المساواة، في حين شهدت التكنولوجيات المفضية إلى التحول، مثل الذكاء الاصطناعي، توسعا من حيث نطاقها في ظل غياب ضوابط فعالة، وتعرض القانون الدولي وحقوق الإنسان لانتهاكات صارخة.

2 - ولمواجهة هذه التحديات، عملت الأمم المتحدة على تجسيد قيمنا المشتركة عبر أعمال هادفة على أرض الواقع لصالح الشعوب في جميع أنحاء العالم.

3 - فقد سعينا في عام 2024 إلى منع نشوب النزاعات والحيلولة دون تفاقمها واستمرارها بفضل عمل 40 من البعثات والمكاتب السياسية الخاصة و 11 من عمليات حفظ السلام.

4 - وعملنا مع شركائنا من أجل توفير المساعدة والحماية لإنقاذ حياة أكثر من 116 مليون شخص. وقمنا بإيصال الأغذية والمياه ومواد التغذية وتقديم خدمات الصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية وتوفير المأوى والحماية في البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات، مثل القرن الأفريقي والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأوكرانيا والسودان واليمن وغيرها.

5 - وتصدينا للكوارث في حالات منها الفيضانات التي اجتاحت جنوب شرق آسيا والسودان، وإعصار بيريل في منطقة البحر الكاريبي، والزلزال الذي ضرب فانواتو، والجفاف الذي اكتسح منطقتي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا.

6 - واعتمدت الدول الأعضاء، في أيلول/سبتمبر 2024، ميثاق المستقبل الذي ينص على تدابير حيوية تهدف إلى تنشيط النظام المتعدد الأطراف والنهوض بدوره في إيجاد حلول لقضايا الناس والكوكب.

7 - وتدعو الدول الأعضاء في هذا الميثاق إلى تعزيز آلية السلام بإعطاء الأولوية لأدوات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. وشرعنا في عام 2024 في استعراض عمليات السلام التي نضطلع بها، ومنها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، سعيا إلى التصدي بفعالية أكبر للأخطار المعقدة التي تتهدد السلام والأمن في الوقت الراهن.

8 - وينص ميثاق المستقبل أيضا على دعم خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة ويدعو إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي. ونعمل في هذا الصدد، بتعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف والحكومات، على تشجيع إدخال تغييرات على الحوكمة الاقتصادية العالمية في مجالات رئيسية، منها تخفيف عبء الديون، والتعاون في المسائل الضريبية، وتعزيز تمثيل البلدان النامية في دوائر صنع القرار.

9 - أما فيما يتعلق بأزمة المناخ، فقد دعمنا 170 بلدا في إعداد أو تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا للحد من الانبعاثات. وقدمنا أيضا التمويل والدعم إلى 35 من البلدان النامية للتعجيل بتنفيذ مبادرات التنمية الخفيضة الكربون، مثل الكهربة والكفاءة في استخدام الطاقة والبنى التحتية المنخفضة الانبعاثات، بواسطة مرفق البيئة العالمية.

10 - وكان اعتماد التعاهد الرقمي العالمي المرفق بميثاق المستقبل معلما رئيسيا يدل على نهج الأمم المتحدة الاستباقي في مواجهة التحديات المعاصرة. ولا يؤكد ذلك التزامنا الجماعي بسد الفجوة الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي فحسب، بل يبرهن أيضا على تفانينا في حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي. وبتصدي الأمم المتحدة لقضايا عصرنا الملحة فهي تمهد الطريق لمستقبل أكثر إنصافا واستدامة، بما يضمن تسخير التكنولوجيات الرقمية لصالح البشرية جمعاء.

11 - وشرعنا في إعداد تقرير، يوجد حاليا في طور الصياغة، بشأن التمويل الطوعي المبتكر للذكاء الاصطناعي حتى تتمكن جميع البلدان من الاستفادة من هذه التكنولوجيا، ونعمل حاليا على دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى إنشاء فريق علمي دولي مستقل معني بالذكاء الاصطناعي وإرساء حوار عالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي بغية وضع ضوابط عالمية فعالة توفر الحماية للناس في سياق التوسع الذي تشهده هذه التكنولوجيا.

12 - وقطعنا أيضا شوطا في الوفاء بوعود ميثاق المستقبل لفائدة الشباب والأجيال القادمة. فقد شرعنا مثلا في إرساء منصة عالمية للاستثمار في الشباب لضمان تركيز آليات التمويل ومنصات الاستثمار الوطنية على احتياجاتهم.

13 - وتماشيا مع إعلان الأجيال المقبلة، الذي اعتمد أيضا في أيلول/سبتمبر، طبقنا مبدأ التبصر الاستراتيجي فيما يتعلق بالتخطيط والسياسات والإجراءات، بسبل منها وضع خطط استراتيجية متعددة السنوات للأمم المتحدة وأنشأنا شبكة للتبصر الاستراتيجي وجماعة للممارسين لضمان مواءمة سياساتنا وبرامجنا وعملياتنا الميدانية لتكون على مستوى التحديات التي نتوقعها في السنوات المقبلة.

14 - وعكفنا في جميع جوانب هذا العمل الهام على تعزيز مبادرة الأمم المتحدة 2,0 للارتقاء بأوجه الكفاءة والابتكارات على صعيد المنظمة ككل بتسخير قدرات تحليل البيانات والتحول الرقمي.

15 - ويتوقف العمل الحيوي الذي نضطلع به على تحويل مكان العمل إلى بيئة داعمة وملائمة تمثل شعوب العالم حق التمثيل. فقد نجحنا في تحقيق تكافؤ الجنسين في صفوف القيادة العليا والمنسقين المقيمين منذ عام 2020، وتمكنا للمرة الأولى في تاريخنا من تحقيق تكافؤ الجنسين في صفوف موظفي الفئة الفنية والفئات العليا.

16 - وحرصنا في عام 2024، من خلال العمل الذي تنهض بها شبكة دعاة مكافحة العنصرية التابعة لنا، على التواصل باستمرار مع الموظفين والقيادة في المنظمة ككل ووفرنا التدريب واضطلعنا بأنشطة الدعوة وأجرينا استعراضات المساءلة لضمان التزام الأمم المتحدة على الدوام بقيمها، سواء داخل المنظمة أم خارجها.

17 - وهذا التقرير دليل على أن باستطاعتنا بل من واجبنا أن نواصل مساعينا في سبيل قيام عالم أفضل نعلم أنه طوع أيدينا، بالرغم من الظروف العصيبة، لا بل بسبب تلك الظروف. وسوف نبذل جهودا متجددة من أجل إرساء السلام، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والتشبث بها لصالح البشرية قاطبة.

الفصل الثاني
أعمال المنظمة

ألف – تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

السياق

18 – في وقت لم تتبق فيه سوى خمس سنوات قبل حلول عام 2030، يتسم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببطء شديد وتعترضه عوائق من جراء استمرار أوجه عدم المساواة وتزايد المديونية واحتدام التوترات التجارية والنزاعات وتفاقم مظاهر اختلال المناخ. ولم يتحقق بعد الوعد بألا يترك أحد خلف الركب. وما زالت المساواة بين الجنسين بعيدة المنال في جميع المجالات، وهذا يشمل الحقوق الاقتصادية، والمشاركة في التكنولوجيات الجديدة والوصول إليها، والتمثيل السياسي.

أهدافنا

19 – على الرغم من السياق العالمي المليء بالتحديات، ما زالت المنظمة تعمل بعزم وطيد، بتعاون مع شركائها في مساندة الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، وبالاستفادة من الزخم المتجدد الذي ولّده ميثاق المستقبل، على تعزيز الدعم على المستوى القطري بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

إنجازاتنا

تنفيذ خطة عام 2030

20 – شارك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، الذي انعقد بدعوة منا، أكثر من 90 مسؤولا رفيع المستوى لأجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وعرض حلول مبتكرة لتسريع وتيرته.

21 – وعلى الرغم من تسجيل عدة انتكاسات، تكشف أحدث البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن بعض العلامات الدالة على إحراز تقدم. فقد بات لأول مرة ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم (52,4 في المائة) مشمولين في عام 2023 باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، وهذا ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 42,8 في المائة المسجلة في عام 2015. وارتفعت النسبة المئوية للشباب الذين أكملوا المرحلة الثانوية العليا من 53 في المائة في عام 2015 إلى 60 في المائة في عام 2024. وتشهد مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة تحسنا وتتقلص الفجوات الفاصلة بين الجنسين في مضمار التعليم. وأحرز تقدم هام في مؤشرات صحية مختلفة تشمل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وعدد المصابين بالأمراض المعدية. وحدثت طفرة في مجال الابتكار في ميدان الطاقة المتجددة نتيجة تحقيق استثمارات قياسية. وارتفعت نسبة الاتصال الإلكتروني الرقمي من 40 إلى 68 في المائة على مدى العقد الماضي، وزادت نسبة الحصول على الكهرباء من 87 إلى 92 في المائة بين عامي 2015 و 2023.

22 – وعززنا دعمنا لأعمال المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استفادت من الدعم المئات من المبادرات التي تقودها أطراف محلية في الميدان. وأسدينا الدعم عبر التحالف المعني

بتوطين خطة عام 2030 (Local 2030) لما عدده 30 من المبادرات المجتمعية ولأحد برامج بناء القدرات للمساعدة في تعبئة المعارف والاستثمار في خدمة التنمية المستدامة.

زيادة تمويل التنمية

23 - من الشروط البالغة الأهمية لتنفيذ خطة عام 2030 تعزيز التحالفات والمنتديات لجعل التمويل أكثر شمولا ومرونة واستدامة. وقد دعت الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بينما استعين بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية كمنبر لتناول التحديات الاقتصادية العالمية ومسائل القدرة على تحمل الدين والتعاون في المسائل الضريبية والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

ميثاق من أجل مستقبل مستدام

يمثل ميثاق المستقبل، المعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المعقود في أيلول/سبتمبر 2024، قفزة إلى الأمام في طريق الارتقاء بالتعاون العالمي وإعطاء دفعة قوية للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولأجل مواجهة الواقع الراهن والتصدي لتحديات المستقبل، ينص الميثاق على التزامات متجددة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 ويدعو إلى تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة وإصلاح النظام المالي العالمي لخدمة مصالح البلدان النامية وتمثيلها بشكل أفضل.

24 - وقد حظي فريق القادة المعنيين بخطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، الذي شكله الأمين العام، بدعم رؤساء الدول والحكومات، وهذا ما ساعد على الارتقاء بمستوى الطموح السياسي في سبيل إصلاح الهيكل المالي ووضع خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ.

25 - وفي إطار السعي إلى النهوض بالحوكمة الاقتصادية العالمية، اعتمدت الجمعية العامة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية التي ستكون عنصرا حاسم الأهمية في بناء نظام ضريبي عالمي أكثر شمولا وإنصافا.

26 - واكتسبت كذلك جهود تعبئة الاستثمار زخما، ولا سيما على صعيد المسارات الرئيسية المفضية إلى التحول، أي المنظومات الغذائية والطاقة والتحول الرقمي والتعليم والوظائف والحماية الاجتماعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، التي تمثل عناصر محفزة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال المعرض التاسع للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، عرضت مشاريع بقيمة تفوق 13 بليون دولار تقوم على شراكات بين الحكومات والقطاعات المعنية.

عدم ترك أحد خلف الركب

27 - لا زلنا نولي الأولوية لدعم الفئات المهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بما يشمل توفير الدعم للنازحين والأطفال والشباب وكبار السن وأفراد الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بين *التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2024* كيف يؤثر حدوث الصدمات المتزامنة تأثيرا غير متناسب على السكان المحرومين، وحث على اتخاذ إجراءات سريعة لتحقيق نمو شامل للجميع وقادر على الصمود. كذلك،

فقد أبرزت دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام 2024 ضرورة المواظبة على تسريع وتيرة التحول الرقمي باعتبار ذلك أداة تمكين للتنمية المستدامة المنصفة.

28 - وأُدمج برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا في الخطط الوطنية لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المقبلة ودعم التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا، حيث من المقرر أن ترفع أسماء عدة بلدان من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام 2029، وهي بنغلاديش، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، وكمبوديا، ونيبال.

29 - وباشرنا مسار عمل مخصصا في إطار خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة لدعم إنشاء مركز للامتياز. كما استفدنا من إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز العمل المستدام في مجالات المناخ والسياحة والطاقة والتمويل.

30 - وفي الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي المعقود في القاهرة، اعتمد أصحاب المصلحة نداء من أجل العمل للتصدي لأزمة الإسكان العالمية وتحويل المستوطنات العشوائية سعيا إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

31 - وتضمن *تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024* دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوات المستمرة القائمة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة على مستوى الأمن الغذائي والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والطاقة والتكنولوجيا.

32 - وفي هايتي، وجهنا نداء للعمل من خلال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تلبية احتياجات الأطفال والشباب الذين يعانون من العنف والفقر وسوء التغذية.

العمل المناخي

33 - تعزز العمل المناخي بفضل الزخم السياسي المتجدد في عام 2024، مع إحراز البلدان تقدما في تنفيذ اتفاق باريس. وقد دعمت المنظمة 64 بلدا في إعداد أولى تقاريرها المتعلقة بالشفافية لفترة السنتين وساعدت 170 بلدا في إعداد مساهماتها المحددة وطنيا المطلوبة في عام 2025، مع تقديم دعم محدد الأهداف في مجال التنفيذ في 30 بلدا.

34 - وقام التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر بتيسير عمل 30 بلدا على وضع خرائط طريق للحد من الميثان بهدف خفض انبعاثات الميثان بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030. وصادقت ثمانية بلدان على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون أو أعلنت قبوله أو الموافقة عليه، بينما أحرز 70 بلدا آخر تقدما في اعتماد نظم تبريد تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة بالاستفادة من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

35 - وقدم مرفق البيئة العالمية تمويلا في شكل منح يفوق 200 مليون دولار في عام 2024، فساعد ذلك 35 من البلدان النامية على تسريع وتيرة التنمية الخفيضة الكربون وعاد بالفائدة على أكثر من 17 مليون شخص وأدى إلى تقليص الانبعاثات بما يعادل إزالة انبعاثات 65 مليون سيارة. ومن المتوقع أن تعود مبادرات التكيف التي أعلن عنها في 50 بلدا بالفائدة على 3,5 ملايين شخص يواجهون آثارا مناخية مثل الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، وأن تمكن من استصلاح 000 241 هكتار من الأراضي.

36 - وأعلنت رئاسة الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن مبادرة باكو للحوار من أجل التمويل والاستثمار والتجارة لدعم البلدان النامية في تعزيز المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف واستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات. ويورد *تقرير مدن العالم لعام 2024* استراتيجيات موجهة للحكومات المحلية والإقليمية يراد بها إدراج العمل المناخي في السياسات والميزانيات المتعلقة بالتنمية الحضرية.

37 - وعززت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور العلم في رسم السياسات البيئية، حيث اعتمدت 15 قرارا في عام 2024 لتعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجالات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

المفاوضات بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية تحرز تقدما

دعمت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، المفاوضات الرامية إلى إبرام صك ملزم قانونا لوضع حد للتلوث بالمواد البلاستيكية. واجتمع أكثر من 300 3 مندوب من أكثر من 170 بلدا، في إطار محادثات أجريت في جمهورية كوريا خلال الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، فاتفقوا على نص من إعداد الرئيس سيشكل نقطة انطلاق المفاوضات مجددا في عام 2025.

المساواة بين الجنسين

38 - تظل المساواة بين الجنسين في عام 2025، بعد مرور ثلاثين عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم وأكثر الفرص قدرة على إحداث التحول في الوقت نفسه. وعلى الرغم من استمرار العوائق، شهد عام 2024 تقدما جذريا بفضل دور القيادة المحلية، وتحسن الأطر السياساتية، وإقامة شراكات عالمية جديدة.

39 - واستطاع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني تعبئة أكثر من 250 مليون دولار، وقدم الدعم لأكثر من 400 1 منظمة شعبية في سياقات تتسم بالهشاشة منذ عام 2016. واعتُمدت ثماني خطط عمل وطنية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2024، فبلغ مجموعها 112 خطة عمل.

العمل على نطاق المنظومة من أجل المساواة بين الجنسين

تستهدف خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي أعلن عنها الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في عام 2024، تسريع وتيرة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة. ويراد بركائزها الخمس الدفع قدما بالتغيير المحدث للتحول نحو المساواة بين الجنسين على مستوى المنظمة ككل. وفي غضون السنة الأولى لبدء تنفيذ الاستراتيجية، أنشأت 75 في المائة من كيانات الأمم المتحدة آليات توجيهية على مستوى رفيع، وكفلت 86 في المائة منها مشاركة المنظمات الممثلة للنساء والفتيات في التفاعلات الاستراتيجية الجارية خلال اجتماعات الأمم المتحدة، كما هو مبين في التقرير المرحلي الصادر في عام 2025 وتصنيف الممارسات الواعدة المرفق به. ووجه الأمين العام، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة لعام 2025، النداء الصارخ للمساواة بين الجنسين، مؤكدا من جديد التزامنا الجماعي بالمساواة بين الجنسين في ظل التحديات والتيارات المناهضة المتزايدة من خلال أربع أولويات عاجلة: مؤازرة القيادة؛ ومواجهة النكوص؛ وتفكيك أوجه عدم المساواة؛ وحماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان.

40 - ودعمنا السياسات والممارسات وتقديم الخدمات في مجال الرعاية في 50 بلدا وست مناطق. وعملنا على تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنساني من خلال اتفاقية الاتحاد الأفريقي الجديدة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

41 - وأدى استثمارنا في النظم الإحصائية الوطنية إلى توسيع نطاق استخدام البيانات الجنسانية في أكثر من 76 بلدا، مما أحدث أثرا في أكثر من 38 من السياسات والبرامج. وأعلن عن انطلاق خطة العمل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار عمل سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بعد مشاورات مع 70 دولة عضوا وأكثر من 500 من أصحاب المصلحة.

42 - وحيث إن النساء شغلن أقل من 27 في المائة من المقاعد في البرلمانات على الصعيد العالمي في عام 2023، أشار تقرير *لمحة جنسانية لعام 2024* إلى أن تكافؤ الجنسين في البرلمانات قد لا يتحقق حتى عام 2063. وسوف يستغرق القضاء على الفقر المدقع في صفوف النساء 137 سنة أخرى بوتيرة التقدم الحالية. وعلى الرغم من هذه التحديات، قدمنا المساعدة لأكثر من 500 3 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء و 000 1 من الشركاء لتعزيز قدراتهم القيادية وقدرتهم على تشكيل تشريعات وسياسات مراعية للمنظور الجنساني، مما يعكس التزامنا بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على الصعيد العالمي.

الدعم الإقليمي

43 - عقدت اللجان الإقليمية الخمس منتديات سنوية بشأن التنمية المستدامة كانت بمثابة منابر حكومية دولية ومتعددة أصحاب المصلحة لإجراء مناقشات بشأن السياسات وعمليات تقييم إقليمية للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة عام 2030. وقد تفاعلت هذه المنتديات مع الآلاف من المشاركين لبلورة نظرات متعمقة إقليمية موجهة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتيسير التعلم من الأقران من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتشكيل وجهات النظر الإقليمية بشأن ميثاق المستقبل. وقامت اللجان الإقليمية أيضا بمتابعة واستعراض على المستوى الإقليمي لبرامج العمل العالمية لأجل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعمت أيضا بجهودها تنفيذ ما مجموعه 38 من المشاريع المركزة على مجالات مثل التحول الرقمي وبناء القدرات والقدرة على تحمل تغير المناخ.

44 - وأدت المنابر التعاونية الإقليمية دورا أساسيا في الربط بين الولايات المسندة على الصعيد العالمي والعمل على المستوى القطري، بتقديم دعم سياساتي وتقني متكامل في الوقت المناسب للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشملت هذه الجهود تعبئة القدرات والموارد من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لتقديم الدعم التكميلي الاستراتيجي العابر للحدود للأفرقة القطرية في منطقة وسط الساحل، وأسفرت عن الشروع في تنفيذ عشرة برامج في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بالاشتراك مع السلطات الانتقالية فيها.

نظام المنسقين المقيمين

45 - عمل نظام المنسقين المقيمين في عام 2024 في أكثر من 160 بلدا وإقليما، حيث نسق الدعم على المستوى القطري وأشرف عليه. وتشير دراسات استقصائية مستقلة أجريت بشأن تأثير هذا النظام وأدائه إلى أن هذه الجهود المبذولة على نطاق المنظومة قد أسفرت عن تقدم هام، حيث وافقت 89 في المائة من

الحكومات المضيفة على أن تسدي المنظمة المشورة السياساتية بطريقة متكاملة، مقابل 88 في المائة في العام السابق.

46 - وقاد المنسقون المقيمون أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تدعم الحكومات الوطنية في سعيها إلى وضع السياسات والأطر التنظيمية الشاملة لعدة قطاعات. وتحدد هذه السياسات فرص الاستثمار من قبل القطاع العام والقطاع الخاص، وتنص على مقتضيات تروم جمع أصحاب مصلحة من مشارب مختلفة لتنفيذ حلول تمويلية مصممة خصيصا لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شمل عملهم أيضا بناء قدرات المؤسسات العامة والمجتمع المدني.

باء - صون السلام والأمن الدوليين

السياق

47 - تواجه الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في سبيل السلام والأمن ضغوطا شديدة غير مسبوقة. فالنزاعات تكبد تكاليف بشرية واقتصادية جسيمة، بينما تزيد التوترات الجيوسياسية المتنامية من حالة عدم اليقين وتعيق الجهود المتعددة الأطراف. وقد أكدت الدول الأعضاء مجددا، باعتماد ميثاق المستقبل، التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبتحسين الحوكمة العالمية من أجل عالم قوامه العدل والأمن والاستدامة. وتعمل المنظمة، في إطار تنفيذ ميثاق المستقبل، على استعراض مستقبل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بكافة أشكالها لتقييم سبل تكييف ما سنبذله مستقبلا من جهودفي ميدان السلام والأمن مع الاحتياجات الآخذة في التطور.

أهدافنا

48 - ندعم الدول الأعضاء في الدفع قدما بقضايا السلام والأمن الدوليين سيرا على هدي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والولايات المسندة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونساعد الحكومات في التصدي للأزمات السياسية وفي منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها مستعينين في ذلك بجميع الأدوات الدبلوماسية التي يوفرها الميثاق وبالمساعي الحميدة للأمين العام. ونشجع على أن تشارك النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام مشاركة كاملة ومجدية ومتساوية. ومن بين المواضيع الأخرى التي ما زلنا نهتم بها في عملنا اهتماما مركزيا منع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة الأخرى، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وانتهاكات حقوق الطفل في النزاعات المسلحة، والاستغلال والانتهاك الجنسيان.

إنجازاتنا

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

49 - من المهام المحورية في عملنا الاستمرار في إسداء الدعم لمجلس الأمن. ففي عام 2024، وفرنا الدعم لعقد 429 جلسة رسمية وغير رسمية ولاتخاذ 46 قرارا واعتماد سبعة بيانات رئاسية. ودعمنا أيضا عقد 115 اجتماعا للهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

50 - وعلى الرغم من التهديدات المتزايدة، واصلنا العمل في الميدان بتوفير الحماية لمئات الآلاف من المدنيين يوميا والدفع قدما بعمليات السلام. ودعمنا مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى منع نشوب النزاعات

والحيلولة دون تفاقمها واستمرارها وتجددها بفضل العمل الذي تؤديه 40 بعثة سياسية خاصة و 11 عملية لحفظ السلام.

51 - ففي الجمهورية العربية السورية، تفاعلنا مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات السورية المؤقتة، خلال عملية الانتقال السياسي بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وذلك بهدف التخفيف من حدة العنف وحماية المدنيين ومنع انتشار العنف في المنطقة. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة والضفة الغربية، والمنطقة عموما، عملنا عن كثب مع جميع الأطراف من أجل إنهاء العنف وتعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير المساعدات للسكان المتضررين بشكل متواصل. ووطدنا تأييدنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ما فتئ دورها الحاسم في مجالي العمل الإنساني والتنمية البشرية يتعرض لتهديدات هائلة. وفي لبنان، دعمت المنظمة التهدئة ووقف الأعمال العدائية مجددا بما يتماشى مع ولايتنا بموجب القرار 1701 (2006)، مما مكن السكان من العودة إلى ديارهم على كلا جانبي الخط الأزرق. وظل التزام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشكل موحد في هذا الصدد أمرا حاسم الأهمية في هذه الجهود.

52 - وفي السودان، شملت المساعي الدبلوماسية التي بذلناها للإسهام في إنهاء النزاع وإعطاء الانطلاقة لعملية سياسية إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالسودان لتعزيز مساعي الوساطة. وعقدنا أيضا محادثات غير مباشرة لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وفي أبيي، أسهمت جهودنا الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي في تراجع العنف القبلي.

53 - واستضاف الأمين العام زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك، في إطار أول اجتماع يعقد في هذا الصدد منذ عام 2021، للتشجيع على إحراز التقدم وإحياء الحوار. وعلى الرغم من استمرار التحديات الماثلة في المنطقة العازلة، واصلت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دعم تدابير بناء الثقة لتعزيز الثقة بين الطائفتين القبرصيتين. وفي كوسوفو[1]، أسهمنا في إقامة حوار مجتمعي وعززنا أشكال التبادل بين الشباب على المستوى الثقافي في سبيل الحد من التوترات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

54 - وفي كولومبيا، سعينا إلى توطيد السلام ودعم حقوق الإنسان والعدالة لصالح ضحايا النزاع المسلح بتقديم المساعدة للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، بسبل منها تسريع وتيرة الإصلاح الريفي الشامل وإعادة توزيع الأراضي.

55 - وفيما يتعلق بأفغانستان، عقدنا اجتماعا للمبعوثين الخاصين في إطار عملية الدوحة لمناقشة جهود مكافحة المخدرات والقطاع الخاص للإسهام في سد الاحتياجات الأساسية وتعزيز التنسيق بين المجتمع الدولي وسلطات الأمر الواقع. وفي ليبيا، عملنا على تيسير بناء الثقة بين الجهات الأمنية الفاعلة ضمن فريق فني مشترك جديد لدعم اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020. وضاعفنا أيضا الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية للأزمة السياسية في ميانمار، شملت إيجاد حلول دائمة لمسألة اللاجئين الروهينغيا.

56 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلنا دعم الحوار وتهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لردع تهديدات الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وفي جنوب السودان، قمنا

(1) يُشار إلى كوسوفو في سياق مدلول قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

بتعزيز سبل التسوية المحلية للنزاعات عن طريق دعم مساعي السلام بقيادة المجتمعات المحلية وتوفير التدريب للقادة المحليين في مجال الوساطة.

57 - وظلت شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية أساسية في النهوض بالسلام وإيجاد الحلول السياسية، بسبل تشمل بذل المساعي المشتركة للدفع قدما بقرار مجلس الأمن 2719 (2023)، الذي يتيح تمويل عمليات السلام بقيادة أفريقية. وعملنا معا على دعم عمليات الانتقال السياسي في عدة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا، وساهمنا في حل المأزق الذي أعقب الانتخابات في سيراليون.

المرأة والسلام والأمن

58 - في عام 2025، وبعد مرور خمسة وعشرين عاما على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، تظل المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة أمرين حاسمي الأهمية في عمليات السلام والعمليات السياسية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2024، بادر الأمين العام بالإعلان عن تعهد مشترك يدعو الجهات الفاعلة في مجال الوساطة إلى الالتزام بإجراءات تدعم هدف تعزيز مشاركة المرأة في هذه العمليات. وفي أفغانستان، دعونا بقوة إلى دعم حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات وحريتهن. وشجعنا مشاركة المرأة في أول انتخابات محلية تجرى في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ 37 عاما، فأسهمنا في ضمان تكافؤ الجنسين في تسجيل الناخبين ودعمنا المرصد الوطني الأول لتكافؤ الجنسين. وفي هايتي، قمنا بتيسير مشاورات مع المئات من ممثلي النساء والشباب للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة.

دعم بناء السلام

59 - نظرت لجنة بناء السلام في عام 2024، بدعم من الأمانة العامة، في 34 بلدا ومنطقة في إطار تفاعلاتها وأسدت المشورة إلى مجلس الأمن في 11 مناسبة. ومكنت اللجنة البلدان من عرض الدروس المستخلصة فيما يتعلق بخططها الوطنية لمنع نشوب النزاع وبناء السلام، بما في ذلك في تيمور الشرقية وغواتيمالا وكينيا وموريتانيا والنرويج. ورصد صندوق بناء السلام أكثر من 116 مليون دولار في 32 بلدا وإقليما، متجاوزا بذلك هدفه المتمثل في تخصيص 30 في المائة من الأموال للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورصد ربع الأموال المخصصة لتيسير الانتقال من عمليات حفظ السلام وعمليات السلام في ثمانية بلدان منها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المساعدة الانتخابية

60 - في عام 2024، كان ما يقرب من 4 بلايين شخص يتمتعون بأهلية التصويت في الانتخابات في أكثر من 70 دولة عضوا، من بينها بعض أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان. فقد قدمنا المساعدة الفنية للدول الأعضاء بشأن طائفة متنوعة من المسائل، تشمل التحديات المتصلة بالمشاركة وسرعة تغيرات المنظومة الإعلامية، سعيا منا إلى دعمها في إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع. وعززنا الشراكات العالمية بفضل مبادرات تنمية القدرات المشتركة. واستضفنا حلقة عمل لرئيسات الهيئات الانتخابية في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. كما قمنا بدعم أكاديمية القيادة الثانية للمرأة التي عقدت في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وبتنظيم حلقة عمل بشأن دور وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات مع جامعة الدول العربية.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

61 - كان دعمنا لسيادة القانون والعدالة والمؤسسات الأمنية أساسا للعمليات السياسية وعمليات السلام في جميع أنحاء العالم التي أسفرت عن أكثر من 000 3 إدانة بشأن الجرائم التي تؤجج النزاعات وشملت إدارة شؤون المحتجزين الذين يشكلون خطورة عالية. وقام أكثر من 700 7 من ضباط شرطة الأمم المتحدة على مستوى 14 بعثة ببناء قدرات الشرطة الوطنية في مجال تعزيز المبادرات المجتمعية وحماية المدنيين وآليات المساءلة الوطنية.

62 - ووفر عملنا في مجال إصلاح قطاع الأمن المساعدة للسلطات الوطنية في ستة بلدان في وضع 12 من الصكوك الأمنية الوطنية، وقامت المنظمة بتجميع بيانات من 55 دولة عضوا في تقريرنا الأول عن المرأة في قطاع الدفاع.

63 - واستفاد من العمل الذي اضطلعنا به فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 000 12 فرد، بوسائل منها برامج الحد من العنف المجتمعي وإدارة الأسلحة.

64 - وبفضل العمل التنسيقي الذي تضطلع به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، جرى تطهير 4,4 ملايين متر مربع من الأراضي الملوثة بالذخائر المتفجرة في أفغانستان خلال الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2024. وقمنا أيضا بإزالة أكثر من 000 5 من الذخائر المتفجرة في جنوب السودان من أجل تأمين 500 من العيادات الصحية والمناطق الزراعية ومصادر المياه والمدارس.

العنف ضد الأطفال، والأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي في حالات النزاع، ومنع الإبادة الجماعية

65 - سعيا إلى التصدي لأزمة العنف العالمية غير المسبوقة التي تواجه ملايين الأطفال في العالم، أحدثت الأمم المتحدة زخما قويا على أعلى المستويات بتنظيم أول مؤتمر وزاري عالمي معني بإنهاء العنف ضد الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد ترتب على المؤتمر الذي حضرته 120 دولة عضوا التزام غير مسبوق على الصعيد السياسي. كما أعلن خلاله عن إنشاء التحالف العالمي الرائد المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال، وهو مبادرة تحظى بسند من 44 دولة تعهد الأعضاء عبرها بتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030 عن طريق إجراءات استراتيجية محددة زمنيا ومحددة السياق مدعومة بالتعاون بين الأقران.

66 - وشهد عام 2024 تجاهلا صارخا لحقوق الطفل في حالات النزاع. فقد تحققنا، بالتعاون مع شركائنا في الميدان، من أكثر من 000 41 من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في 25 بلدا ومنطقة واحدة. إذ تم تجنيد الأطفال واستغلالهم وقتلهم وتشويههم وأخضعوا للعنف الجنسي والاختطاف وحرموا من الحصول على المساعدات الإنسانية ونفذت الهجمات على مدارسهم ومستشفياتهم. ودعت المنظمة وشركاؤها أطراف النزاعات إلى الإفراج عن الأطفال وإلى اعتماد خطط عمل لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها. وبفضل أنشطة الدعوة تلك، استطاع ما يقرب من 500 16 طفل ممن كانوا في السابق مرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة أن يحصلوا في عام 2024 على الحماية أو الدعم لإعادة إدماجهم.

67 - وتواصل استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب في سياق طبعه تكاثر النزاعات وتزايد النزوح القسري. وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب والاستعباد الجنسي وللاتجار بهن على يد أطراف النزاعات، لا سيما في ظروف النزوح وأثناء ممارسة الأنشطة المعيشية الأساسية، بينما استُهدف

الفتيان والرجال بشـــكل خاص وهم قيد الاحتجاز. أما امتثال الأطراف في النزاعات للالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فلم يزل متدنيا. وواصلت شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع تقديم خدمات التعافي الشاملة للناجين، في بلدان من بينها أوكرانيا وجنوب الســودان والســودان. وقدم الدعم للســلطات الوطنية عن طريق فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل تعزيز المساءلة.

68 - وواصـــلت المنظمة جهودها الرامية إلى تعزيز منع الإبادة الجماعية على الصـــعيد العالمي، بتقديم الدعم لزامبيا في انطلاق أعمال اللجنة الوطنية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضـد الإنسـانية وجميع أشـــكال التمييز والمعاقبة عليها وبتوفير التدريب للجنة، بعد انضـــمام زامبيا إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام 2022. وأعطت المنظمة أيضـــا الأولوية لمكافحة خطاب الكراهية وإنكار الإبادة الجماعية بمشـــاركتها في إحياء الذكرى الســـنوية الثلاثين للإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام 1994 ضـد التوتسـي في رواندا وبإصـدار وثائق سـياسـاتية جديدة وتنظيم دورة تدريبية بواسـطة الإنترنت لموظفي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأكملها.

جيم - التنمية في أفريقيا

السياق

69 - تقف أفريقيا أمام منعطف حاسـم يفتح أمامها آفاقا رحبة لتحقيق النمو، وهي على أهبة للتغلب على التحديات الناجمة عن أزمتي المناخ والطاقة، والديون، والنزاعات، ونقص المعونة. وتتبلور هذه الآفاق المسـتقبلية بفضـل روح الابتكار الذي يشـكل الشـباب محركا له، وخطط النمو الوطني الطموحة، والتمويل المستقر، والقيادة الجريئة. وتظل خطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها نبراسا يهتدى به في هذا المسار، ويشكل دعم هذه الرؤية أولوية ملحة لدى الأمم المتحدة.

أهدافنا

70 - نركز في تفاعلنا مع خطط التنمية المســـتدامة في أفريقيا على توفير الدعم لأجل التحول الاقتصادي، والسلام والاستقرار، وسد الفجوة الرقمية، وتمكين الأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على التمويل العادل، والتعليم، والمهارات الرقمية، وتهيئة فرص العمل، والانتقال إلى الطاقة المتجددة، والقدرة على تحمل تغير المناخ. ونعمل في إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين والدول الأعضـــاء على تفكيك الحواجز العازلة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصـــادية والجوانب المتصلة ببناء السلام والتنمية البيئية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إنجازاتنا

71 - كثفت الأمم المتحدة أنشطة الدعوة التي تقوم بها من أجل إصلاح الهيكل المالي الدولي إدراكا منها للطابع الملح لأولويات التنمية في أفريقيا. ويركز عملنا على تعزيز تعبئة الموارد المحلية لمســـاعدة البلدان على الاسـتثمار في شـعوبها والاعتماد على نفسـها في بناء مسـتقبلها عن طريق كبح التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين سبل الحصـول على التمويل الإنمائي. واسـتجابةً لنداء أفريقيا من أجل الوصـول العادل إلى التمويل، دعمنا الحكومات في اســـتخدام أدوات رقمية مبتكرة لتحســـين إدارة الضـــرائب وإمكانية التنبؤ

بالإيرادات. ففي ليبيا ومصر وموريتانيا، على سبيل المثال، أسهمنا في بناء القدرات المؤسسية من أجل تحديث النظم المالية. وإذ تجاوزت تكاليف خدمة الديون النفقات المخصصة للصحة في 40 في المائة من البلدان في أفريقيا، قمنا أيضا بدعم الإصلاحات المالية في ستة بلدان لتعزيز الإدارة المالية السليمة وحماية الاستثمارات الاجتماعية الأساسية.

72 - وعملنا على الترويج لحلول متكاملة تعزز الابتكار الرقمي والنمو الأخضر والسياسات الاجتماعية الشاملة للجميع. وأسهمنا في سد الفجوة الرقمية وفتح مسارات جديدة للنمو بفضل دعمنا الحثيث لخطة التحول الرقمي في أفريقيا.

73 - وتمكن ما مجموعه 19 بلدا من إدماج النمو الأخضر في استراتيجياتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ففي غانا، أسهمنا في وضع خطة وطنية للطاقة المتجددة. وفي كينيا ومدغشقر، دعمنا الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لجذب استثمارات القطاع الخاص في مجال الطاقة النظيفة.

74 - ودعمنا الميزنة المراعية للاعتبارات الديمغرافية في بوركينا فاسو والنيجر، وقدمنا المشورة إلى حكومة كينيا في إعداد سياسة وطنية للرعاية، وساهمنا في صياغة خطة التنمية الوطنية الرابعة في أوغندا. وعملنا أيضا على الترويج للاستثمار في التعليم من خلال سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2024، إدراكا منا بأن الشباب من ذوي المهارات المستفيدين من سبل التمكين هم عماد القوة العاملة في القارة في المستقبل.

75 - وعملنا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات على دعم إيجاد حلول دائمة للنازحين في بلدان مثل إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وليبيا وموزمبيق ونيجيريا. وأدى توطيد وتنسيق النهج الإقليمي في منطقة الساحل إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام التحديات المطروحة في مجالات المنظومات الغذائية والمناخ والصحة والأمن والمياه. وشمل هذا النهج مبادرات مجتمعية مبتكرة مثل نموذج قرية القضاء على الجوع.

76 - وعمقنا التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها دعم صياغة خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام 2063. وعززنا المواءمة بين المؤسستين بشأن مسائل التنمية عن طريق الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمشاورات المواضيعية الخمس بين النظيرين. وتوطدت هذه الجهود باتخاذ قرار إشراك شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

77 - ووسعنا شراكتنا مع الوكالات الرئيسية التابعة للاتحاد الأفريقي، ومنها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومعهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء. ويؤثر هذا التعاون المعزز تأثيرا إيجابيا كبيرا في التقدم الذي تحرزه القارة في مجالات التجارة والتكامل الإقليمي وتنمية البنية التحتية والبيانات والإحصاءات.

78 - وتلتزم الأمم المتحدة في كل ما تبذله من جهود بدعم رؤية إنمائية تقودها أفريقيا من أجل أفريقيا.

أفريقيا وميثاق المستقبل

أدت أفريقيا دورا رئيسيا في بلورة ميثاق المستقبل وصياغته، بدعوتها إلى إجراء إصلاحات عاجلة في الهيكل المالي الدولي لإطلاق العنان لاستثمارات تتماشى مع الأولويات الأفريقية. وبالنظر إلى تركيز القارة على الشباب وعلى الاستفادة من العائد الديمغرافي، فقد أسهمنا في إسماع أصوات الشباب الأفريقي في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وواءمنا بين مواقف الشباب الأفريقي بشأن السياسات وإسهاماتهم لتكون منسجمة مع مقتضيات ميثاق المستقبل ومرفقيه. ولتسريع وتيرة التقدم الرقمي، طرحنا مخططا لإقامة بنية تحتية عامة رقمية أكثر قوة ومرونة ودعمنا 19 بلدا في بلوغ رتبة "رفيعة" أو "جد رفيعة" في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية لعام 2024. وسنظل ملتزمين بدعم أفريقيا في تنفيذ ميثاق المستقبل وتحقيق ما يحمله من إمكانات مفضية إلى التحول، بالتعاون مع منسقينا المقيمين في الميدان.

دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

السياق

79 – لا تنفك الأمم المتحدة تؤدي عملها على ضوء رؤية حقوق الإنسان كقوة دافعة لإيجاد الحلول للتحديات العالمية العديدة التي نواجهها. ففي عام 2024، أسهمنا في حماية الفئات السكانية الضعيفة في العديد من السياقات، بدعم الدول الأعضاء في ترجمة المبادئ إلى إجراءات تسهم في تحسين حياة الناس بشكل ملموس.

أهدافنا

80 – إننا ندعم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة السلام والأمن والتنمية؛ ونحن متمسكون أيضا بمبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة. ويعزز ميثاق المستقبل ونداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الدور الذي تؤديه حقوق الإنسان على صعيد المنظمة ككل.

إنجازاتنا

81 – في أعقاب مبادرة الاحتفال على امتداد السنة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ساعدنا الدول الأعضاء في التقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، قامت 22 من البلدان بتحسين تشريعاتها في مجال حقوق الإنسان لمواءمتها مع المعايير الدولية. وبفضل الدعم الذي قدمناه، قام 12 بلدا بإنشاء أو تعزيز آليات تنفيذ المعاهدات والإبلاغ والمتابعة في ذلك الشأن. وعززت دول أعضاء مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أنشأ بلدان مؤسسة جديدة واعتُمدت ثلاثة بلدان باعتبارها تستوفي أعلى مستويات الاستقلالية والحياد.

82 – وعلى الرغم من الأزمات وأعمال العنف والاضطرابات، بقينا على التزامنا الراسخ بحقوق الإنسان في سياق السلام والأمن. فبفضل استخدام أدوات رقمية متطورة ومن خلال أكثر من 900 10 مهمة رصد، وثقنا أكثر من 700 14 حالة انتهاك لحقوق الإنسان. وقد أرسى هذا العمل الأساس لإثبات الحقيقة وتعزيز

المساءلة ودعم سبل الانتصاف لصالح المتضررين. وقمنا بنشر سبعة أفرقة للاستجابة في حالات الطوارئ عبر أفريقيا والأمريكتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتلبية الاحتياجات العاجلة وتقديم الدعم الحيوي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإلى جانب ذلك، ساعدنا أكثر من 000 15 شخص ممن يعانون من حالات العنف الشديد، بتيسير حصولهم على المساعدة القانونية وخدمات إعادة التوطين ولم شمل الأسر.

83 - وأدى ما نضطلع به من أنشطة البحث والتحليل وأنشطة الدعوة دورا رئيسيا في إدماج حقوق الإنسان في مبادرات التنمية. ووفرنا الدعم للدورة الخامسة والعشرين للفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وفي مجال التنوع البيولوجي، أسهمنا في إنشاء هيئة دولية مكرسة لأنشطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال حفظ البيئة على صعيد الأمريكتين، تأكيدا لما تحظى به المعارف المحلية من أهمية في المناقشات البيئية الرئيسية.

مركز الابتكار والتحليل

على إثر إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمركز للابتكار والتحليل، تعززت أنشطة تطبيق التكنولوجيات الرقمية وتحليل البيانات والتبصر الاستراتيجي من أجل تعزيز الرصد والتحليل وأشكال الاستجابة في عملنا المضطلع به على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان. وقد استخدم التحليل الجغرافي المكاني الذي أجراه المركز للهجمات المنفذة ضد البنية التحتية المتصلة بالطاقة لبلورة نظرة متعمقة عن تأثير النزاع على المدنيين والخدمات الأساسية.

84 - وفي عام 2024، قطعنا أشواطا بعيدة في اتجاه تعزيز المساواة والتصدي للتمييز. فقد أسهم عملنا في تمكين أكثر من 600 12 من ضحايا العنف الجنساني من الاستفادة من الدعم العاجل. وأجبنا على 130 رسالة وردت بشأن حقوق المرأة والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وبدعم من الشركاء، مكن برنامج الزمالات الخاص بحقوق الإنسان أكثر من 100 زميل من مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في 68 بلدا من الاضطلاع بشكل أفضل بأنشطة الدعوة في مجال حقوق الإنسان.

85 - وعززنا مشاركة المجتمع المدني وتفاعله، بما في ذلك على مستوى مجلس حقوق الإنسان، حيث قمنا بتيسير إدلاء المنظمات غير الحكومية بحوالي 400 2 بيان. وعلى الصعيد العالمي، وثقنا ما يقرب من 000 2 حالة انتقام ضد أشخاص تعاونوا مع الأمم المتحدة. واستقبلنا في منتدانا الاجتماعي السنوي 650 مشاركا، منهم ما يزيد على 400 من ممثلي المجتمع المدني، للنهوض بتمويل التنمية الذي يركز على حقوق الإنسان.

86 - وأسهم عملنا في تعزيز المساءلة في مجال حقوق الإنسان. فعلى الصعيد العالمي، دعمنا 14 ولاية في مجال التحقيق، مثل بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق والإجراءات الخاصة. وفي بنغلاديش، دعت الحكومة الانتقالية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للتحقيق في الأحداث العنيفة التي وقعت في عام 2024 وتقديم توصيات تصحيحية. واستُشهد أيضا بالعمل الذي نضطلع به في عدة أحكام هامة صادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الإقليمية.

87 - وعملنا خلال العام الماضي بلا كلل من أجل حماية واستعادة الكرامة الإنسانية. حيث تمكنا من تأمين الإفراج عن أكثر من 100 3 من الأشخاص المحتجزين تعسفا وساهمنا في تحسين الظروف في

المئات من مراكز الاحتجاز. وقدمنا الدعم أيضا لأكثر من 000 10 من الناجين من أشكال الرق المعاصرة في 35 بلدا، ووفرنا مساعدة حاسمة لأكثر من 000 49 من الناجين من التعذيب في 92 بلدا.

هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

السياق

88 - حُمّلت منظومة العمل الإنساني ما يفوق طاقتها في عام 2024. فقد أثرت النزاعات المستعرة في حياة الملايين وهددت الأمن البشري. ودمرت الكوارث المتصلة بالمناخ مجتمعات محلية في جميع أنحاء العالم في عام سُجلت فيه أعلى معدلات الحرارة على الإطلاق. وتواصلت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل الإفلات من العقاب. وتزايدت الهجمات المستهدفة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية، وأدت تلك الهجمات في أحيان كثيرة إلى الحيلولة دون وصول المنظمات الإنسانية إلى من هم في حاجة للمساعدة. وكان العام أكثر الأعوام فتكا على الإطلاق بالعاملين في مجال تقديم المعونة، حيث شهد مقتل 373 فردا منهم[2].

أهدافنا

89 - نقوم مع شركائنا بتنسيق العمل الإنساني المحايد والنزيه والمستقل في مواجهة أسوأ الأزمات في العالم. ونخفف من حدة المعاناة الإنسانية ونقدم المساعدة والحماية لإنقاذ الأرواح في الوقت المناسب. ونشجع على الالتزام بالمبادئ الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونركز على الارتقاء بالإجراءات المبكرة الاستباقية القائمة على الأدلة والفعالة من حيث التكلفة والاستجابات السريعة للأزمات. ونعمل أيضا على تكاتف جهود الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث والخسائر الناجمة عنها.

إنجازاتنا

90 - على الرغم من نقص التمويل وتحمل ما يفوق الطاقة والتعرض للهجوم، عملنا، نحن وشركاؤنا في المجال الإنساني، بلا كلل على تقديم المساعدة وتوفير الحماية المنقذة للحياة. ومن أصل الـ 50 بليون دولار المطلوبة لسد احتياجات المساعدة الإنسانية، قدمت الجهات المانحة 25 بليون دولار، وهو مبلغ، وإن كان كبيرا، استلزم تقليص الدعم المقدم في العديد من البلدان.

91 - وكانت الأمم المتحدة وشركاؤها في جميع أنحاء العالم حبل النجاة الممدود لملايين الناس في النزاعات والأزمات الطويلة الأمد التي تعرض مسيرة التنمية للخطر.

(2) قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة (https://www.aidworkersecurity.org/)، اطلع عليها في 25 حزيران/يونيه 2025.

صندوق تحليل المخاطر المعقدة

يعمل صندوق تحليل المخاطر المعقدة، باستثمار 20 مليون دولار سنويا في مجال البيانات المنقذة للحياة، على تعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. ويقوم الصندوق، باعتباره شراكة متعددة الأطراف، بتمويل البيانات والتحليلات التي تمكن الجهات التي تتصدى للأزمات من تقديم مساعدة أكثر فعالية قبل الكوارث وأثناءها. وبفضل منظومة عالمية تضم أكثر من 120 شريكا، يمكن الدعم الذي يقدمه الصندوق بالبيانات من تعزيز المساعدة الدولية التي تزيد قيمتها عن 12 بليون دولار ومن توطيد المعونة الإنسانية. ونتيجة لذلك، تصل المساعدة إلى الفئات السكانية الضعيفة في وقت مبكر وبشكل أسرع وبدقة أكبر، مما يحدث أقصى قدر من التأثير حينما يكون عاملا الوقت والموارد المالية من الأهمية بمكان.

92 - ومع اشتداد النزاع في السودان، ساعدنا في توسيع نطاق المساعدات لتشمل 14 مليون شخص. وعندما أصبح خطر المجاعة وشيكا، قدمنا الدعم للمزيد من برامج الوقاية والطوارئ. وفي أوكرانيا، قمنا بتنسيق تقديم مساعدة منقذة للحياة استفاد منها 8,5 ملايين شخص، بما في ذلك تخصيص 58 في المائة من الأموال لإيصال المعونة من قبل شركاء محليين ووطنيين. وفي اليمن، وصلت المساعدات الإنسانية إلى ما يقرب من 8 ملايين شخص. وفي أفغانستان، عملنا على تقديم الدعم إلى 18,4 مليون شخص من الفئات الضعيفة، معظمهم من النساء والفتيات.

93 - وفي الجمهورية العربية السورية، ساعدنا في استمرار العمليات العابرة للحدود انطلاقا من تركيا، مما أتاح بلوغ مساعدات حيوية إلى 4,2 ملايين شخص في عام 2024.

94 - وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تفاوضنا من أجل إتاحة وصول المساعدة المنقذة للحياة وتوفير الحماية في بيئة خطيرة مليئة بالتحديات. وفي هايتي، عملنا على التنسيق بين أكثر من 160 منظمة إنسانية لتقديم المساعدة إلى 1,9 مليون شخص.

95 - وواصلنا إيجاد حلول مبتكرة لتعزيز سرعة الاستجابات وفعاليتها من حيث التكلفة وتأثيرها. فقد قام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إلى جانب الصناديق القطرية المشتركة والصناديق الإقليمية المشتركة بإنفاق أكثر من 1,5 بليون دولار في مواجهة أشد الأزمات وأكثرها نقصا في التمويل. وغطى هذا التمويل التكاليف الناشئة عن جهود منها التصدي لموجات الجفاف والفيضانات وحالات انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض المتفاقم بسبب ظاهرة النينيو التي مست عشرات الملايين من الناس.

تهيئة مستقبل قائم على العمل الاستباقي

ينص ميثاق المستقبل على توطيد الالتزامات من أجل الوقاية من الطوارئ واستباقها والتخفيف من آثارها. واعتبارا من عام 2024، كان 20 إطارا من أطر العمل الاستباقي التي وضعناها لمواجهة الجفاف والفيضانات والعواصف وتفشي الأمراض قيد التنفيذ في 17 بلدا، وحصلت على الدعم من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بمبلغ قدره 123 مليون دولار. وفي عام 2024، مكن العمل الاستباقي المضطلع به تحسبا للفيضانات من التعجيل بتقديم المساعدة لأكثر من 000 800 شخص في بنغلاديش ونيبال وتشاد والنيجر. وخصصنا بالإضافة إلى ذلك 64 مليون دولار للمبادرات التي تتضمن عناصر تقتضي العمل الاستباقي أو اتخاذ إجراءات مبكرة.

96 - وعززنا العمل الاستباقي حتى يتسنى اتخاذ مبادرات لإنقاذ الأرواح قبل وقوع المخاطر الطبيعية وغيرها. ففي عام 2024، جرى تفعيل أربعة من أطر العمل الاستباقي العشرين التي وضعناها، فأفسح ذلك المجال لتنفيذ أنشطة متفق عليها مسبقا لإنقاذ الأرواح قبل حدوث الفيضانات. وفي نيبال، وفرنا مبلغا قدره 3,4 ملايين دولار للعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية في ظرف لا يتعدى ست دقائق بعد تعميم تحذيرات بوقوع فيضانات تم التحقق منها.

97 - وواصلنا بذل الجهود في مجال الدعوة للحد من المخاطر، حيث أسهمنا في اعتماد أول إعلان وزاري صادر عن مجموعة العشرين بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وبالتعاون مع الشركاء، نركز على ست أولويات شديدة التأثير، مثل تحسين البنية التحتية والتمويل، حتى تصبح القدرة على الصمود عماد التنمية المستدامة.

الحماية خلال الكوارث

في عام 2024، قررت الجمعية العامة في قرارها 128/79 القيام بوضع وإبرام صك ملزم قانونا بشأن حماية الأشخاص في حالة الكوارث. وإمكانية تضمين القانون الدولي واجب الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها وتعزيز التعاون بين الدول المتضررة من الكوارث والمساعدة الإنسانية الدولية أمر يهيئ فرصا جديدة لتوفير حماية أفضل للجميع في كل مكان عندما تنشأ الحاجة إليها.

واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

السياق

98 - تنص المادتان الأولى والثانية من الميثاق على مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها التي تشمل حفظ السلام والأمن الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي. وهذه المبادئ هي الأساس الذي يرتكز عليه التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي.

أهدافنا

99 - تقوم الأمم المتحدة بتعزيز العدل والقانون الدولي من خلال إجراءاتها وولاياتها، ومنها ما يتعلق منها بالتجارة الدولية، والمحيطات وقانون البحار، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، وعمليات السلام، والمحاكم الدولية وغيرها من آليات المساءلة الدولية، والجزاءات. وإضافة إلى ذلك، فإن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تقوم بتسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول وتقدم فتاوى بشأن المسائل القانونية.

إنجازاتنا

100 - نظرت محكمة العدل الدولية في عام 2024 في عدد من القضايا. وأصدرت أحكاما بشأن الدفوع الابتدائية في الإجراءات المتعلقة *بادعاءات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)* وقضيتي *أرمينيا ضد أذربيجان وأذربيجان ضد أرمينيا*. وأشارت باتخاذ تدابير تحفظية إضافية في الإجراءات المتعلقة *بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة*

عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل). وبتت أيضا في مقبولية إعلانات التدخل في القضية المتعلقة *بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار: 7 دول متدخلة)*.

101 - وأصدرت المحكمة فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بناء على طلب من الجمعية العامة.

102 - وعقدت المحكمة أيضا جلسات استماع علنية انصبت على طلب الجمعية العامة إصدار فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، شاركت فيها 96 دولة و 11 منظمة دولية.

103 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، طلبت الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتصل بتلك الأرض. وأحالت الأمانة العامة إلى المحكمة ملفا يتضمن وثائق للمساعدة في الإجابة على السؤال الذي طرحته الجمعية العامة.

104 - وفي أيلول/سبتمبر 2024، اختتمت ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

زاي - نزع السلاح

السياق

105 - لا يزال المدنيون يعانون من النزاعات المسلحة في خضم احتدام التوترات العالمية. وما زال تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مستمرا، في الوقت الذي يرتفع فيه الإنفاق العسكري ويتزايد انتشار الأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وتزيد أوجه التقدم التكنولوجي السريع من تضخيم هذه التحديات الأمنية.

أهدافنا

106 - يتمثل عملنا في تمكين المفاوضات الدولية والجهود العملية المبذولة في الميدان من أجل نزع السلاح سعيا إلى القضاء على الأسلحة النووية؛ والتمسك بحظر أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وتنظيم الأسلحة التقليدية؛ والتصدي للتحديات الناجمة عن تكنولوجيات الأسلحة الناشئة؛ وتشجيع نزع السلاح على الصعيد الإقليمي والتواصل مع الجمهور في هذا الشأن.

إنجازاتنا

107 - حققت الأمم المتحدة تقدما في العمل المتعلق بمعاهدات نزع السلاح الرئيسية، حيث جمعت الدول لمناقشة التقدم المحرز بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. واجتمعت بناء على دعوة منا دول أعضاء من الشرق الأوسط في الدورة الخامسة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

108 - وساعدنا الدول على تسريع وتيرة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول

عليها. وعقدنا أيضا اجتماعا للخبراء الفنيين في مجالات تصنيع الأسلحة وتكنولوجيتها وتصميمها. وفي شتى أنحاء أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أسهمنا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومنع العنف المسلح والعنف الجنساني، وتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة وإدارة الذخيرة، بوسائل تشمل خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، وخريطة طريق أمريكا الوسطى لمنع ومواجهة انتشار الأسلحة النارية والذخيرة والاتجار بها غير المشروعين. وواصلنا دعم تنفيذ وتحقيق عالمية معاهدات نزع السلاح للأغراض الإنسانية الرامية إلى القضاء على الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وتنظيم أسلحة أخرى غير إنسانية.

109 - وقدمنا الدعم للفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ويسرنا إجراء محادثات ترمي إلى إنشاء آليات معنية بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي وبالعلوم والتكنولوجيا. وزودنا خبراء وطنيين لهم انتماءات جغرافية متنوعة بالمهارات في العلوم البيولوجية وعلوم الأدلة الجنائية وفي تقنيات إجراء المقابلات لأجل إجراء عمليات التحقيق، وذلك بواسطة آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

110 - وسعيا إلى تهيئة فضاء سيبراني مسالم يتسم بقدر أكبر من السلامة والأمن، أنشأنا دليلا عالميا لجهات الاتصال لأجل السلطات الوطنية، انضم إليه 112 من الدول الأعضاء، لتيسير أنشطة التعاون التي منها التعاون أثناء الحوادث الأمنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعملنا أيضا على تيسير اعتماد تقرير نهائي لفريق الخبراء الحكوميين بشأن التدابير العملية الإضافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

111 - ودعمنا الجهود المبذولة، في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لأجل وضع صك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ودعمنا مبادرات جديدة لدراسة دور الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية.

نزع السلاح وتنفيذ ميثاق المستقبل

طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام في ميثاق المستقبل أن يقدم تحليلا عن أثر الزيادة العالمية في الإنفاق العسكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعكف الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة حاليا على إعداد تقرير جديد وتوصيات جديدة في إطار جهود مشتركة للتأثير في العمل الذي سيجري على الصعيد العالمي في السنوات المقبلة.

112 - واستطعنا بواسطة مبادرتنا المعنونة "شباب من أجل نزع السلاح"، تمكين القادة الشباب من تناول الكلمة خلال الاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفي آب/أغسطس، أتاح صندوق القادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية الإمكانية لشباب من 37 بلدا لزيارة اليابان والتواصل مع الطلاب والمسؤولين والناجين من القنابل الذرية (هيباكوشا) في عين المكان. وأسفرت زيارتهم عن إصدار إعلان للشباب بعنوان "إعلان العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية".

حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب

السياق

113 - لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب يشكلان تحديات كبيرة للسلام والأمن الدوليين، إذ يؤثران على أمن المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود، ويقوضان التماسك الاجتماعي، ويهددان حقوق الإنسان الأساسية. ولئن كان النمو في الاتصال بالإنترنت هو محرك عجلة التقدم، فقد أصبحت الجريمة السيبرانية أيضا مشكلة عالمية ملحة.

أهدافنا

114 - تلتزم الأمم المتحدة بجعل العالم في مأمن من المخدرات والجريمة بقدر أكبر وبالسعي إلى تهيئة مستقبل ينعدم فيه الإرهاب. ويدعم عملنا الحكومات في مكافحة هذه التهديدات من خلال إجراءات الوقاية وتدابير العدالة الجنائية والتعاون الدولي. فنحن نساعد في وضع المعايير والقواعد الدولية وتنفيذها، وكذلك في ضمان الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

إنجازاتنا

115 - دعمت الأمم المتحدة أكثر من 150 دولة عضوا وإقليما في تعزيز نظم العدالة والأمن على الحدود والاستجابات المتوافقة مع المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان، وذلك بواسطة البحوث والتوجيهات المعيارية والمساعدة التنفيذية. وأسهمنا بعملنا في تشجيع اتخاذ تدابير محورها الناس تستند إلى حقوق الإنسان في مواجهة تحديات عالمية ومترابطة.

116 - وفي مجال المخدرات والجريمة، قمنا بتيسير التخلص بشكل آمن من أكثر من 000 1 طن من المخدرات والمواد الكيميائية، بما في ذلك مخدر الفنتانيل. وقمنا بتدريب 000 17 من العاملين في مجال الرعاية الصحية وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني لدعم تقديم العلاج الناهض للأفيون، في إطار الجهود الرامية إلى معالجة اضطرابات تعاطي المخدرات. وقدمنا أيضا المساعدة التقنية إلى 000 5 من أصحاب المصلحة في 156 بلدا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

توسيع نطاق إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

ولد ميثاق المستقبل زخما متجددا في اتجاه الارتقاء بالنهجين الشاملين للحكومة بأكملها وللمجتمع بأسره في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والمنظمة في صدد تعزيز التنسيق بين كياناتها لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب متكاملة ومتسقة مع حقوق الإنسان. وبموازاة ذلك، يعزز الميثاق الجهود العالمية المبذولة في سبيل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالإرهاب من خلال تعزيز التعاون الدولي وتوطيد سبل إنفاذ القانون والكشف عن الجرائم والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وتجسد هذه الجهود التزام المنظمة باتباع نهج شاملة ومنسقة ومستدامة في مواجهة التحديات الأمنية العالمية المتغيرة.

117 - وأسفرت الجهود التي نبذلها عن تعزيز عمليات التحقيق والمقاضاة في حالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، فضلا عن تحسين سبل التعرف المبكر على ضحايا الاتجار بالأشخاص وإحالتهم إلى الجهات المختصة لتقديم المساعدة لهم. وساعد التدريب الذي وفرناه الممارسين في التعرف على 633 من ضحايا الاتجار بالبشر ومباشرة 449 تحقيقا والإبلاغ عن 14 إدانة في عام 2024.

118 - وقدمنا الدعم لأكثر من 40 دولة عضوا في مكافحة الجرائم المستهدفة للأحياء البرية والغابات، والاتجار بالنفايات، والجرائم المرتكبة في قطاعي المعادن ومصايد الأسماك من خلال تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية وقدرات التحقيق الوطنية والعمليات القضائية والتعاون الدولي. وساعدنا أيضا في وضع 19 من القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد و 12 من السياسات الوطنية في 17 بلدا، تتناول مجالات النزاهة العامة، والأخلاقيات القضائية، والمشتريات العامة، وتضارب المصالح، ومنع الفساد في الرياضة، والرقابة، والتنسيق.

119 - وركزنا عملنا في مجال مكافحة الإرهاب على بناء مجتمعات قادرة على الصمود وعلى تعزيز العمل المتعدد الأطراف. ودعمنا 77 دولة عضوا في تعزيز نظم العدالة المرتكزة على المعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية

في أعقاب مفاوضات استمرت خمس سنوات، اعتمدت الجمعية العامة في عام 2024 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية؛ تعزيز التعاون الدولي لمكافحة جرائم معينة مرتكبة بواسطة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتبادل الأدلة في شكل إلكتروني على الجرائم الخطيرة، وهي أول معاهدة دولية معنية بمكافحة الجريمة تعتمد منذ 20 عاما. وهي خطوة حاسمة إلى الأمام في الجهود المبذولة للتصدي لجرائم من قبيل جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والاحتيال عبر الإنترنت وغسل الأموال التي لها آثار جسيمة على حقوق الإنسان وتستنزف الاقتصاد العالمي كل عام بما يعادل عدة تريليونات من الدولارات.

120 - اعتمدت لجنة نيو إنغلاند للتعليم العالي دورة التدريب المتخصص بشأن التحقيقات في مكافحة الإرهاب الممتدة على 11 أسبوعا التي ينظمها البرنامج العالمي للتحقيقات بشأن مكافحة الإرهاب.

121 - وأكدنا من جديد تضامننا مع ضحايا الإرهاب على الصعيد العالمي في سياق المؤتمر الدولي المعني بضحايا الإرهاب الذي عقد في إسبانيا، معترفين بالأدوار التي يضطلعون بها في التربية وصنع السلام. ووضعت الفلبين ونيجيريا، بدعم منا، خططا وطنية لمساعدة ضحايا الإرهاب.

122 - وفي عام 2024، انضم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، مما عزز جهوده في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وحماية الأماكن العامة. وقد عززت أفرقة العمل الثماني المنبثقة عن هذا الاتفاق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، مع مشاركة 23 منظمة من منظمات المجتمع المدني وتسع منظمات إقليمية وخمس دول أعضاء.

التعاون الإقليمي على إيجاد حلول معززة

عقدت الأمم المتحدة وحكومة أوزبكستان الاجتماع الأول لمجلس الخبراء الإقليمي لوسط آسيا المعني بإعادة تأهيل العائدين من مناطق النزاع وإعادة إدماجهم. وأتاحت هذه المناسبة منبرا لتبادل الخبرات والدروس التي استخلصتها بلدان وسط آسيا من إعادة مواطنيها من مناطق النزاع ومن إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الإقليمي في هذا المجال وتعزيز فعاليته.

123 - وشددت الدول الأعضاء في الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، المعقود في أبوجا، على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول بقيادة أفريقية تملك أفريقيا زمامها للتهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب، داعية إلى تقوية التعاون وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. كذلك، فقد توّج المؤتمر الرفيع المستوى بشأن "تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب وبناء آليات مرنة لأمن الحدود - مرحلة الكويت من عملية دوشانبه" باعتماد إعلان الكويت بشأن أمن الحدود وإدارتها الذي شدد فيه المشاركون على أهمية المرونة في أمن الحدود وإدارتها من أجل منع تنقل الإرهابيين عبر الحدود.

124 - واختتم المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات المعقود في الدوحة بتوصيات رئيسية ترمي إلى تعزيز دور النساء البرلمانيات في الدفع قدما بتشريعات وسياسات واستراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال مكافحة الإرهاب.

الفصل الثالث

فعالية أداء المنظمة

عملنا وموظفونا

125 - يعمل أكثر من 000 35 من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في 459 مركز عمل في جميع أنحاء العالم. وتسعى الأمانة العامة جاهدة إلى التمسك بأعلى معايير النزاهة والسلوك الأخلاقي، والإدارة الفعالة للموارد، والتنفيذ الفعال للولايات المسندة إليها.

إنجازاتنا

126 - إن تركيز المنظمة على الكفاءة هو العنصر المحدد لصياغة ميزانيتنا وتنفيذها. وأهمية هذا النهج تتبين عند مواجهة القيود المالية خلال فترة مطولة؛ حيث على المنظمة أن تواصل الوفاء بالولايات المسندة إليها مع العمل في ظل نقص السيولة. وأدت التحسينات التي أدخلت على عملياتنا إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة. ولضمان جعل الأمم المتحدة منظمة مستوفية للغرض المنشود ومهيأة لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين، أعلن الأمين العام مبادرة الأمم المتحدة 80 التي تمثل جهدا تضطلع به المنظومة ككل يراد به الوقوف على أوجه الكفاءة التشغيلية واستعراض تنفيذ الولايات وتحديد الفرص المتاحة لإجراء إصلاحات هيكلية.

127 - وقد حققت المنظمة تقدما على مستويات التوزيع الجغرافي العادل وزيادة التمثيل الجغرافي وتكافؤ الجنسين في صفوف موظفيها. وواصلنا التصدي للعنصرية والارتقاء بالكرامة لأجل الجميع من خلال التواصل مع الموظفين والقيادة وأنصار مناهضة العنصرية في الأمانة العامة.

مبادرة اختيار الموظفين 2.0

نعكف حاليا على إجراء إصلاح شامل لنظام اختيار الموظفين ساعين من وراءه إلى تهيئة قوة عاملة جاهزة للوفاء بمتطلبات المستقبل ودعم ميثاق المستقبل. وفي سياق الانتقال من التوظيف القائم على الخبرة إلى التوظيف القائم على المهارات، يجري وضع منهجيات جديدة إلى جانب عمليات تقييم وأدوات من أجل تعزيز إمكانية التوظيف والإنصاف والكفاءة، بما يسهم في إيجاد قوة عاملة متنوعة موائمة لولايات الأمانة العامة المتغيرة.

128 - ووضعنا الأسس الممهدة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي ولقدرات الجيل التالي من خلال ترقية النظام المركزي لتخطيط الموارد، أوموجا. وأسفر تعميم منصة التحليل الخاص بأوموجا (Umoja Analytics) عن تعزيز الكفاءة والشفافية وإمكانية الوصول إلى البيانات، ومكن من إرساء عمليات لاتخاذ القرار تستند إلى البيانات. وقمنا أيضا بتوسيع شبكة تجديد أساليب العمل (NewWork)، وهي مبادرة للموظفين على مستوى القواعد تروم النهوض بثقافة أكثر تطلعا للمستقبل يطبعها قدر أكبر من التعاون والمرونة، حيث ارتفع عدد المشاركين فيها إلى أكثر من 700 3 عضو في أكثر من 100 مركز عمل.

129 - وأتاح التطبيق الاستراتيجي لتكنولوجيات جديدة دعم التعددية اللغوية في خدمات المؤتمرات. فقد وُفرت خدمات الترجمة الشفوية خلال أكثر من 000 6 اجتماع وجرت معالجة وثائق بحجم 1,3 بليون كلمة باللغات الرسمية الست.

130 - ونظل على التزام بتعزيز إجراءات مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق النهوض بقيادة قوية وبارزة من خلال نهج موحد شامل للجميع. وبدأ العمل أيضا على وضع نهج موحد يستعمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل لتوفير المساعدة للضحايا والناجين من ممارسات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بمن فيهم الأطفال الذين يولدون نتيجة تلك الممارسات. ومن التحديات التي لا تزال مستمرة في توفير التمويل الكافي والمستدام لبرامج الوقاية والاستجابة ولخدمات دعم الضحايا.

131 - وقد كان عام 2024 من أحلك الأعوام على الإطلاق من حيث مقتل موظفي الأمم المتحدة. ومكن أعضاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تقديم المساعدات الإنسانية لملايين الأشخاص، ودعموا تنفيذ الولايات المسندة في مجالي السلام والأمن، ووفروا الأمن خلال مؤتمرات الأمم المتحدة التي شهدت مشاركة قياسية.

132 - وللتخفيف من مخاطر تشويه سمعة المنظمة، واصلنا دعم الموظفين في كفالة النزاهة والاستقلال والحياد في عملهم كموظفين مدنيين دوليين. وشمل ذلك تقديم المشورة المحاطة بالسرية بشأن حوالي 800 1 طلب من الموظفين على مستوى العالم، وإدارة برنامجنا السنوي لإقرارات الذمة المالية، والرد على حوالي 220 استفسارا بشأن الحماية من الانتقام، وتحديد معايير الأخلاقيات من خلال وضع دورة حوار بشأن الأخلاقيات شارك فيها أكثر من 000 30 موظف.

133 - وأشرفت المنظمة على مشاريع مبتكرة مثل مشروع برنامج الشراكة الثلاثية للتطبيب عن بُعد الذي يعزز استفادة أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام من الرعاية الطبية الجيدة في حينها. وبدأ العمل أيضا باستراتيجية بيئية جديدة لعمليات السلام تهدف إلى زيادة تخفيف البصمة البيئية لعملياتنا الميدانية. وأنشئ صندوق استئماني مخصص لدعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي.

134 - وعملت أفرقة الاتصالات التابعة لنا على إبراز عمل الأمم المتحدة المنقذ للأرواح في الأزمات والنزاعات، وقامت بالتعبئة من أجل العمل المناخي، ودافعت عن التعاون المتعدد الأطراف بتزامن مع تحضير المنظمة للاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشائها. وتفاعلت المنظمة مع وسائل الإعلام والشركاء والجمهور من خلال محتويات متعددة اللغات وأنشطة الدعوة الرقمية، وقادت في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه سلامة المنظومة الإعلامية.

135 - وإدراكا من المنظمة لضرورة التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، اتخذت إجراءات حاسمة لسد الثغرات في مجالات من قبيل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيلات الوصول المخصصة لهم.

080825 080825 25-07881 (A)